الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول

obeikandl.com

كان قانون الانتخاب الأول الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه، وقد اقتضى تنفيذه وقتًا طويلاً لإعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد.

وإذا كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين ألفًا من السكان فقد قسمت البلاد إلى ٢١٤ دائرة انتخابية، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية، ريثما يصدر به قانون، ووزعت الدوائر كما يلي:

المحافظات – ١١ دائرة للقاهرة – ٦ للإسكندرية – ١ لبورسعيد والإسماعيلية (محافظة القنال)، ١ للسويس، ١ لدمياط، ٣ للحدود، المديريات: ١٥ للبحيرة، ٢٨ للغربية، ٢٨ للمنوفية، ١٧ للدقهلية، ١٦ للشرقية، ٩ للقليوبية، ٩ للجيزة، ٨ لبني سويف، ٩ للفيوم، ١٣ للمنيا، ١٧ لأسيوط، ١٤ لجرجا، ١٤ لقنا، ٤ لأسوان.

وقسمت البلاد إلى ١٧ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتي:

٤ للقاهرة، ٢ للإسكندرية، ٥ للبحيرة، ٩ للغربية، ٦ للمنوفية، ٥ للدقهلية، ٥ للشرقية، ٣ للقليوبية، ٣ للجيزة، ٣ لبني سويف، ٣ للفيوم، ٤ للمنيا، ٥ لأسيوط، ٥ لجرجا، ٥ لقنا، ١ لأسوان، ١ لمحافظة القنال، ١ لمحافظة السويس، ١ لمحافظة دمياط.

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح في اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أي النصف زائدًا واحدًا من أصوات المندوبين الحاضرين.

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتمامًا عظيمًا دل على ارتقاء النضج السياسي في البلاد، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات، وتألفت اللجان الشعبية في مختلف المدن والقرى، وكان معظمها من لجان الوفد.

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة في الانتخابات، فشخصية سعد، وزعامته للأمة، والمنزلة التي نالها في نفوس المصريين، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة؛ لأنه كان زعيمها، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقًا به والتفافا حوله وتلبية لندائه في الترشيح للانتخابات، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى

كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة، فكان ترشيح الوفد يضمن في الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات.

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر في الانتخابات الثلاثينية، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان، فكان ذلك إيذانًا بفوز الوفد في انتخاب النواب والشيوخ.

ولم يكن يزاحم الوفد في الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحي الحزب الوطني، والأحرار الدستوريين، وبعض المستقلين؛ إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد في البلد كما حدث بعد ذلك، وكان مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون في مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصي، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد، لأن الشعب كان محنقًا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم في مجتمعاتهم ومجالسهم، فإنها كانت مقتصرة على الطعن المقذع في سعد، وكان الشعب متأثرًا أيضًا من أفاعيلهم ضد سعد في رحلته بالوجه القبلي، وفي الحق إنها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة.

لمست تيار الوفد الجارف في هذه الانتخابات، فقد رشحت نفسي في دائرة مركز المنصورة، معتمدًا على الله ومستندًا إلى مبادئي وشخصيتي وماضي في الحركة الوطنية، وكان الوفد رشح ضدي على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة، فكان موقفي حرجًا، إذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لي مترددين بين انتخابي وانتخاب من رشحه الوفد، وكانوا يسألونني: لماذا لم يرشحك الوفد؟ أو لم يترك لك الدائرة؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخابات، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين من هو أفضل وأرسخ قدمًا في الجهاد والإخلاص، فضلاً عن الكفاية، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعًا قرارات اللجان الوفدية، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضًا، ولا يميلون إلى غير رابطتهم، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد، وبعضهم ظل مترددًا إلى آخر لحظة.

وتألفت جنة وطنية لتأييد ترشيحي أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابات ويطيب لي وقد مضى نحو ربع قرن[٢٦] على تلك الحوادث أن أدون أسماء من أذكرهم من أعضاء هذه اللجنة، اعترافًا بما لهم من فضل في نجاحي في هذه المعركة الهائلة، وهم:

---

(٢٦) لغاية سنة ١٩٤٧ تاريخ ظهور الطبعة الأولى للكتاب.

الحاج محمد عبد البر، سيد أفندي على الأستاذ عبد المجيد البيومي، صالح أفندي الطنطاوي، الأستاذ محمود السيد عقل "بك" الأستاذ حسين فهمي الصباغ، الأستاذ محمد عبد الرحمن، الأستاذ عبد الحميد الطوبجي، الحسني أفندي العسقلاني، الأستاذ علي عبد الله، الشيخ إبراهيم جمعة، مصطفى أفندي أبو الوفا، الشيخ أحمد السعيد الجمل، إسماعيل أفندي هواش، صالح أفندي رمزي حامد أفندي عبد لمجيد، شكري أفندي صادق، إلخ، وفي الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة في الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أو ذي مكانة في بلده، وإقناعهم بانتخابي، وكنت أمر أنا أيضًا معهم، مجتمعين أو منفردين، وألقى أحيانًا ترحيبًا، وأحيانًا إعراضًا، ولم يحصل لي أذى بفضل الله، فإن مخالفي في الرأي كانوا الجملة يحترمونني شخصيًا، وقد وزعت على جميع مندوبي الدائرة وذوي الرأي والمكانة فيها مؤلفاتي التي ظهرت إلى ذلك الحين وهي: "حقوق الشعب"، "ونقابات التعاون الزراعية"، و"الجمعيات الوطنية"، فكان لها أثر كبير في تزكيتي وتقدير المندوبين والناخبين لي.

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت في المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد في دوائر المديرية، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا في الغالب وفديين، آثروني على مرشح الوفد، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم، وكان لانضمامهم إلى جانبي أثر محمود في نجاحي، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب، أذكر منهم: الأستاذ أحمد كمال (القاضي الآن)، الأستاذ حسين حسني المحامي، الأستاذ علي السعدني (القاضي الآن)، الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضي). الأستاذ محمود البحيري (القاضي) الدكتور زكي منتصر. الأستاذ بدوي حمودة (وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل)، الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، الأستاذ عبد الخالق الطنطاوي المفتش بالأوقاف، الأستاذ عباس رمزي وكيل النيابة إلخ.

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبًا منذ إبريل سنة ١٩٢٣ أي من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أي يوم الانتخاب، فكانت معركة طويلة المدى، حامية الوطيس، عانيت فيها متاعب جسيمة، إذ كان مطلوبًا مني أن أمر على المندوبين في بلادهم وإقناعهم شخصيًا باستحقاقي لثقتهم، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفوييد في

يونيه سنة ١٩٢٣، ولزمت الفراش نحو شهرين، اشتد بي خطر المرض في خلالهما، حتى أذن الله لي بالشفاء [٢٧]، وقامت اللجنة أثناء مرضي بالطواف بدلاً عني في بلاد الدائرة.

وفي الحق إن ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذي حدث سنة ١٩٢١، ولو عالجه خصوم الوفد بشيء من الأناه والإخلاص والصدق والبعد عن المساوئ لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب، فعلى الرغم من أني لم أعتمد في حملتي الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصي أو قوة حزبية في دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عني من ماض وصفوة بالوطنية، قد أوجد شيئًا من التوازن بيني وبين منافسي، ففزت عليه بصوت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتًا، ونال هو ١٧٠ صوتًا، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبًا.

وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس في مجالسهم، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات أن أحد المندوبين وكان متقدمًا في السن، دخل ليعطي صوته، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومي بك مكرم القاضي بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور: فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه، وتلعثم قائلاً: بل أريد على عبد الرازق، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه، واعتمد صوته لي، وأخبرني الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلي بك عبد الرازق، ولكن اسمي جرى على لسانه عفوًا، دون تفكير منه، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب علي عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعي، فرفض منه العدول وقال إن هذا لا يجوز وإنه استنفد حقه في الانتخاب بإعطاء صوته أول مرة.

وتحدث الناس كثيرًا عن نجاحي بصوت واحد، وقال لي بعض الصوفية إنه صوت الله، فحمدت لهم هذا التعبير، وقلت لهم إنني فعلاً كنت وما زلت (ولا أزال) معتمدًا على الله.

وقد طعن في انتخابي أمام جلس النواب: واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة في نصاب الأغلبية، ومدلولها، وفي قيمة هذا الصوت، الذي رجح كفتي في الميزان وكان سببًا لنجاحي، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هي نصف الأصوات زائدًا واحدًا، وتكون الأغلبية

---

(٢٧) كتب أخي المرحوم أمين بك الرافعي في جريدة (الأخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان "شفاه الله" : "لزم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعي المحامي بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة في التحسن، فنحمد الله على لطفه في قضائه وقدر، ونسأله الشفاء التام".

١٧١.٥ لا ١٧١، وأنني على هذا الحساب ينقصني نصف صوت، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة، وأن الأغلبية في هذه الحالة تكون بجبر الكسر، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة، وقرر رفض الطعن.

نال الوفد تسعين في المائة من مقاعد النواب، وفشل في الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته، وسقط رئيس الوزراء يحيى إبراهيم باشا في دائرته الانتخابية "منيا القمح" وفاز عليه مرشح الوفد، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظة على حرية الانتخابات وتجنبيها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين في جميع المناطق، مما يذكر له بالخير حقًا، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجًا للانتخابات الحرة.

ولم ينجح من الحزب الوطني سوى عبد اللطيف الصوفاني بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد، والأستاذ عبد العزيز الصوفاني، ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحليم العلايلي بك وتوفيق بك إسماعيل.